اقتصاد

فوق الطاولة

فحص بطاطا!

علي هاشم

بلحظة، عاد وزير التموين تلميذاً على مقاعد مدرسة «سوق الهال»، تلقى درساً من تجاره، وراكم معارفه- بطريقة الهرس- أنّ تنافس «البازار» ليس أكثر من بدعة، وأنّ «العرض والطلب» مجرد منحوتتين تصنعهما أياد خفيفة لقياس المسافة الفاصلة بين (عبّ المستهلكين وجيوب التجار)، ليس إلا!

من تلال «شوالات البطاطا» المكوّمة احتكاراً في الهال، حصدنا، وزيراً ومستهلكين، (جرزة) معارف حول قوى البازار: بعضهم مكّور مرقّط وبلا زوايا، وآخرون ناتئون تتبرعم منهم استطالات فاضحة تقابلها انخماصات تتخفى في ظلالها علاقات تخادم، وثالث يعاني لطخات عفونة يفوح منها الجشع!!

نظرياً، كشفت قضية البطاطا عما يشبه «رعاشاً نظمياً» تعانيه أذرع الحكومة، فمن قصور فعالية التدخل الإيجابي المبني على (مبدأ سلعة مقابل سلعة)، إلى وزارات فضّلت أن (تعمل حالها ميتة) كما الزراعة، وصولاً إلى احتكار الصمت المطبق لهيئة المنافسة (ومنع الاحتكار).. من ثم، وقد يكون الأهم، ذلك الهارموني المريب لنجاح الجمارك (غير المعهود) أثناء (عزّ دين) الأزمة المفتعلة، بضبط مئات أطنان البطاطا بعد ثبوت تهريبها (بالتحليل المخبري)، رغم فشلها المزمن في ضبط حمولات بواخر المهربات التي تمتد من ميناء مرسين التركي وحتى أسواقنا، وفق ما أعلن شيخ تجارنا غير مرة!!

أما عمليا، فمع إضافة جهد الجمارك المشكور، إلى مماطلتها في تمرير المصادرات إلى حيث يجب قبيل تعفّنها، وتزامنه مع احتكار التجار للبطاطا المستوردة، لربما يندفع المرء اضطراراً لتقليب (سيناريو النيات السيئة) واعتبار الأمر منهجية متعددة الشركاء رأوا في استعمال جماهيرية البطاطا موسماً مناسباً لتحقيق مآرب متوقعة!!

ثمة أشياء أخرى قُيض استلهامها من ملف البطاطا بعد تحوله لما يشبه فحصاً سريرياً اختيارياً لأطرافه، فإن تشتري كيلو المستورد منها بأكثر من ٥٠٠، بينما منشؤه القريب بـ٩٠ ليرة، فهذا يعني أننا في بحر تجاره أقراش ومستهلكوه سردين، وأن تكاليف النقل والنفقات «غير المنظورة» التي يواظب سحرتنا على صفعنا بها كلما ضبطوا متلبسين بجشعهم، لهي مجرد أكاذيب، وأن الدموع الباردة التي تسيل على صفحات وجوههم الوردية مع كل محاولة لتلطيف نزعاتهم، لا تعدو كونها «عدة شغل»!!

تعلمنا أيضاً أن للتجار متسعاً أخلاقياً كافياً لمعاقبة الحكومة بطعام مواطنيها، وقد يتم الأمر بالتكافل مع استطالات محتملة في جوفها، واطلعنا على قدرتهم الفريدة بالتلوّن كيفما شاؤوا، واصطباغ الأسواق وفق هرمية سلطانهم غير الموثّقة، إذ مثلاً، وقبل مداهمة وزير التموين لسوق الهال، من منا لم يسمع من «الخضرجية» اللازمة المنقولة بأمانة حول دور الكميات المستوردة كمتسبب رئيس بالارتفاع الجنوني لأسعار البطاطا، وبعد مداهمته لها؟ من منا لم يحط علماً من هؤلاء بأن مصادرة الكميات المحتكرة هي السبب؟

بعد قمع أسعارها نهاية الأسبوع، حصد وزير التموين نجاحه في «فحص البطاطا»، ولقّن الحالمين بلي ذراع وزارته، ما خفي منهم وما ظهر، درساً إذ (لم يعد مقبولاً التهام التجار للبطاطا والتقشيرة)، وأن بعض اللحم مر لدرجة لا يصلح معها لتلقي الدروس حتى من «البازار» العظيم.

وبعد هذا، لربما تقتضي الحكمة ألا يخرج التجار من «الفحص» من دون تعلّم شيء ما، وقد يكون بأن الذهاب إلى الأعمق، قد يجرّ معه يوماً استخلاصاً اضطرارياً للبطاطا القابلة للقلي، وتلك المناسبة للشيّ، أو لربما تحويلها إلى «شيبس».. لا فرق، فالمهم ألا يتم التلاعب بالغذاء خلال الحرب.

تقييم مؤسسات «التموين» بقلم «الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش»:

وضع «الخزن» و«الاستهلاكية» و«سندس» يثير الشفقة وننتظر نتائج «السورية للتجارة»

- موظفون مستمرون بالعمل في الجهات التابعة لوزارة التموين رغم إعفائهم
- تزوير في القسائم التموينية لدى «الاستهلاكية»

عبد الهادي شباط

عرضت الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش موجزاً لسلبيات قطاع التجارة الداخلية وإيجابياته ودور الهيئة حيال ذلك، في تقرير صدر مؤخراً (حصلت «الوطن» على نسخة منه) يحمل الرقم ٤/١٨٩/١٨ بتاريخ ٢٠١٧/٢/٢، موجه لرئيس مجلس الوزراء عماد خميس.

وفيما يخص السلبيات، بيّن التقرير وجود صعوبات عديدة أدت إلى مخالفات في عمل التجارة الداخلية، فالتعليمات الصادرة عن المؤسسات المدمجة (في الشركة السورية للتجارة) وغيرها من الشركات (التابعة لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك) قد تكون كافية لأداء العمل بشكل جيد إلا أن التطبيق العملي لها كان دون المستوى المطلوب وأهم ما تم ملاحظته في هذا السياق من الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، قيام مؤسسة الخزن والتسويق بإصدار تعليمات تتعلق بمنح العاملين لديها الصالات التابعة لها وفق شروط، وبعد إجراء دراسة لريعية هذه الصالات على أن يكون العامل بريء الذمة ولا يحق له استلام أكثر من صالة، وما لمسناه مغاير تماماً للواقع وقد تم معالجة عدة قضايا تتعلق بهذا الأمر حيث ثبت مخالفة المؤسسة وفروعها لهذه التعليمات وهذا ما نجم عنه ضياع لأموال المؤسسة لعدم قدرتها على التحصيل سواء في حال النقص لمستلم الصالة أو لحد الأداء الشهري المترتب عليه ولجوئها إلى القضاء الذي يأخذ سنوات لحسم الموضوع هذا في حال عدم هروب العامل صاحب العلاقة قبل اتخاذ أي إجراء بحقه والأمثلة بهذا المجال كثيرة لقضايا عالجتها الهيئة.

وفيما يخص المؤسسة العامة الاستهلاكية بيّن التقرير أن موضوع الأفراد كان أعقد وأكثر خطورة حيث يصبح التاجر المفرد له منفذ بيع هو الأمر الناهي عملياً رغم أن التعليمات تنص على غير ذلك والعاملون من المؤسسة لا حول لهم ولا قوة، وقد تنبهت الهيئة لهذا الأمر وطلبت بكتابها رقم ٤/١٩/٩٩/٨س. م تاريخ ٢٠١٤/١/١٩ قبل إلغاء الإفراد الذي تم استبداله من المؤسسة بالتخصيص بالأمانة وهو عبارة عن مسمى ثان لا يخلف في مضمونه عن سابقه وتم معالجة قضايا كثيرة تتعلق بهذا الأمر أهمها موضوع القسائم التموينية والتزوير الحاصل بها والذي نجم عنه مبالغ كبيرة تم إلقاء الحجز الاحتياطي على مرتكبي هذه الأفعال بموجب كتب رئاسة الهيئة رقم ٤/١٠/١٢/٢٢ ن.س تاريخ ٢٠١٧/١/٩ وما زال العمل مستمراً والتحقيقات جارية لباقي المحافظات ناهيك عن الذمم المحصلة أو الملقى الحجز على أموال من ترتب عليهم كما في كتاب رئاسة الهيئة رقم ٤/١٠/٧٣١/٢٢ ح.ح تاريخ ٢٠١٥/١١/٢٩ ورقم ٤/١٩/٧٨٩/٨ ن.س تاريخ ٢٠١٦/٦/١٢.

وهناك أمر في غاية الأهمية يخص مؤسستي الاستهلاكية والخزن سابقاً يتعلق بقرار وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك رقم ٢٣٧٦ تاريخ ٢٠١٠/٨/٢٩ وتعديلاته الذي يتضمن إلزام المستوردين للمواد الغذائية الأساسية (سكر، رز، زيت، سمون..) بمراجعة مديرية الأسعار بالوزارة لإصدار صك سعري وتسليم المؤسستين المذكورتين ١٥٪ مناصفة من المادة المستوردة وفق هذا الصك كدعم لمبيعاتها وهذا الأمر غير مطبق فعلياً لوجود اعتذار من المؤسستين استلام النسبة المحددة لها دون وجود مبررات لذلك رغم أن من المفروض أن ما يستورده التجار يباع في الأسواق وبسعر مرتفع في حين أن بيعه في المؤسسة سيكون بسعر أخفض ومن الملاحظ أن الاعتذار عن ذلك من المؤسستين في غير محله وليس له أي مبررات.

أما مؤسسة سندس، فقد بيّن التقرير أنها كانت تدخل في مزادات المصادرات لدى الجمارك ولعدم قدرتها على تسديد القيمة تبحث عن تاجر تتفق معه لتشتري البضاعة وتبيعها له مقابل عمولة.

وجاء في التقرير «هذا الوضع للمؤسسات الثلاث يثير الشفقة ومن المعيب والمخجل لقطاع عام أن يكون بمستوى كهذا ونحن بانتظار نتائج ومعطيات أفضل في ظل المؤسسة الجديدة».

إضافة إلى كل ما ذكر ومن خلال عمل الهيئة تم الوقوف على ملاحظات أخرى تم طلب تداركها من الجهات العامة، تتمثل بالتأخر الكبير من مؤسسة الحبوب في البت في محاضر التسوية التي تتم في فروعها بالمحافظات لمخازين أمناء المستودعات من مادة القمح حيث نلاحظ من خلال عمل المجموعة تصفية مخزون أمين المستودع من مادة القمح، لمواسم قديمة وعدم إعداد محاضر التسوية، وفي حال إعدادها يتأخر الفرع والإدارة في اتخاذ القرار المناسب بشأنها وهذا يؤدي إلى تأخرها في اتخاذ إجراءاتها المناسبة حيال حالات النقص في المخزون وفروقات الدرجات العددية التي قد تظهر لدى أمناء المستودعات والتغريم في حال وجوده، ولا سيما أنه لا يمكن تحديد النقص إلا في حال تصفية المخزون لأمين المستودع، وقد أكدت الهيئة على ذلك في معرض القضايا التحقيقية أو الرقابية ولكن ما زال التراخي موجوداً. وفي معرض الحديث عن هذا الأمر ومن خلال القضايا المعالجة لدى الهيئة فهناك العديد من الإحالات على القضاء والحجز على أمناء المستودعات نتيجة نقص مواد لديه (أقماح بالدرجة الأولى) حيث بلغ عدد محاضر التسوية غير المعالجة لدى الإدارة لتاريخه نحو ٤٠٠ محضر عدا فروع المؤسسة بالمحافظات، إضافة إلى تأخر مجلس إدارة المؤسسة في اتخاذ قراراتها حول الذمم المترتبة على أمناء المستودعات الذين يظهر لديهم نقص مما يفوت فرصة تحصيل المال العام.

كذلك الأمر بالنسبة لشركة المطاحن التأخر في دراسة ضبوط المشاهدة المنظمة من الفروع من اللجنة الإدارية ما يترتب عليها التأخر في تحصيل الأموال العامة من أمناء المستودعات أو ضياع معالم الموضوع وعدم متابعة المواضيع المحالة على القضاء والتأخر في تغريم المذكرات.

وذكر التقرير أيضاً تأخر لجان البت بالذمم الفرعية لدى مؤسستي الاستهلاكية والخزن والتسويق في دراسة الذمم المترتبة على العاملين، واتخاذ القرار المناسب من شأنه أن يسهم في ضياع المال العام ولا سيما أن هناك ذمماً كبيرة وهناك أمثلة على هذه الحالة.

إضافة إلى عدم وجود جرد فعلي في أغلب الأحيان لأمناء المستودعات الرئيسية لدى فروع المؤسسة الاستهلاكية بالمحافظات وكذلك في الخزن والتسويق وعدم التغيير لأمين المستودع لسنوات طويلة ما أدى إلى هدر المال العام وهذا مستوحى من مواضيع تمت معالجتها سابقاً، منها ما جاء في كتاب رئاسة الهيئة رقم ٤/١٠/٨١٩/٢٢/ح. ح تاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٩، وعدم المتابعة الجدية من المديريات القانونية في المؤسسات والشركات ودوائرها في الفروع لجهة متابعة الدعاوى المقامة بمواجهة العاملين والمتعلقة بالأمور المالية والمعتمدة بكتب من رئاسة الهيئة، والذي يبرره المعنيون في الجهات العامة إلى تراخي إدارة قضايا الدولة بهذا الموضوع لكون أي إهمال أو تراخ قد يؤدي إلى حصول المخالف على حكم قضائي مبرم يؤدي إلى ضياع المال العام غفلة عن المعنيين بذلك.

في ظل هذا الاستعراض لمؤسسات التدخل الإيجابي ذكر التقرير: «لا بد لنا من التطرق إلى قطاع مهم اعتبره المشرع رديفاً مهماً في تلبية حاجات المواطن وهي الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وصنفها ضمن جهات القطاع الخاص، ولكنه اعتبر أموالها أموالاً عامة في معرض لقائه تطبيق قانون العقوبات الاقتصادية، إضافة إلى المزايا التي منحت لها بالقانون ١٢٨ لعام ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٨ حيث أعفاها من تقديم التأمين المؤقت الذي يشترط دفعه مقدماً للدخول في المناقصات التي تطرحها الحكومة والسلطات المحلية شرط أن تكون التوريدات المطلوبة داخلة في دائرة أعمالها، ولكنه أغفل تحديد المواد الداخلة في عملها من غيرها وهذا ما سمح للجهات العامة بالقيام باتفاقات مع التجار من تحت الطاولة لتقوم الجمعية بالتدخل بهذه الصفقات باعتبارها جهة عامة حين تريد الجهة تمرير إحداها».

وأضاف: «كما تحولت مجالس الإدارة التي باتت تقاضي قرارات الوزارة بحلها إلى المتحكم والمهيمن على أمور الجمعية والعاملين لديها، إضافة إلى مخالفة جميع التعليمات بما فيها تعليمات البيع الآجل وإيراد بيانات وهمية.. إضافة إلى استثمار مقراتها بعقود تخضع لمحاباة التجار من القائمين على الجمعية».

وبيّن التقرير أن كل ذلك كان في ظل قرارات غير واضحة ومملوءة بالثغرات تعود لعام ١٩٥٧ أصبحت عبئاً وبحاجة إلى تغييرات جذرية ما أدى إلى ترتب مبالغ كبيرة نتيجة البيع بالتقسيط بتفرد من مجلس إدارة الجمعية وأحياناً رئيس مجلس إدارتها وعدم المتابعة في التحصيل ما يؤدي إلى إلحاق ضرر بأموالها. وقامت الهيئة بمعالجة العديد من القضايا التي انتهت إلى مقترحات لها أهمية من الناحية المالية يذكر منها الطلب إلى مؤسسة الحبوب في معالجة محاضر التسوية العائدة لأمناء مستودعات الحبوب التي تمت تصفية مخزونها ولاسيما المواسم القديمة منها وتأخر البت بها مما ينجم عن ذلك ضياع أموال المؤسسة.

إضافة إلى المطالبة الدائمة لمؤسسة الخزن والتسويق وفرعها بدمشق لمعالجة الذمم المترتبة على رؤوساء الصالات ومطالبتهم بها ومتابعتهم والإسراع بالبت بهذه الذمم والمطالبة بهذه الذمم مع الفوائد لما في التأخر من ضياع لأموال الدولة ولاسيما في الظروف الحالية.

وأشار التقرير إلى إعفاء بعض العاملين لدى عدة جهات ضمن الجهات التابعة للوزارة واستمرارهم رغم ذلك بعملهم، «إن ظاهر هذه المقترحات لا يوحي بالأهمية إلا أن جوهرها والخوض في خفاياها يعطي صورة واضحة عن أهميتها وخطورة التأخر في إنجازها ولاسيما أن الأمر يتعلق بالمال العام بالدرجة الأولى والذي تهدف الهيئة بعملها إلى حمايته».

كان ذلك عن السلبيات في قطاع التجارة الداخلية، أما عن الإيجابيات، فقد أورد التقرير بشكل موجز أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تعتبر من أهم الوزارات الخدمية من خلال ما تقدمه عبر مؤسساتها وشركاتها من خدمات مباشرة ومهمة للمواطنين تتحقق بحاجاتهم اليومية الأساسية.

والقطاعات الأخرى التابعة للوزارة (حبوب - مطاحن - مخابز) فقد قامت وتقوم بجهود كبيرة مدعومة من الحكومة في سبيل تأمين رغيف الخبز القوت اليومي للمواطن وبسعر مدعوم إلا أن التطبيق العملي في نسبة الحبوب وشركاتها (مطاحن - مخابز) لا يخلو من مخالفات كثيرة أدت بالنتيجة إلى تجاوزات تسوية لعاملين ضمن هذه القطاعات ما ترتب عليها مساءلات جزائية ومادية وأحياناً مسلكية.

> مخالفات في استثمار موظفين لصالات «الخزن» ضيّع أموالها
>
> اعتذار من استلام ١٥٪ من مستوردات القطاع الخاص للمواد الأساسية بلا مبررات

- «سندس» دخلت في مزادات المصادرات لدى الجمارك وباعتها لتجار مقابل عمولة
- تصفية مخزون أمين مستودع من القمح لمواسم قديمة ولا محاضر في «الحبوب»
- «المطاحن» تأخرت في تحصيل الأموال العامة من أمناء المستودعات
- بيانات وهمية في جمعيات تعاونية واستثمار مقراتها بعقود تحابي التجار

«الاتصالات»: رفع أجور الانترنت حرصاً على استمرارية الخدمة بجودة عالية

قصي المحمد

أكّد المدير التجاري بالشركة السورية للاتصالات أحمد سنبل أن قرار رفع أجور خدمة الانترنيت لخدمة تراسل ADSL جاء بنسب متفاوتة حسب السرعة المقدّمة، حرصاً من الشركة على ضمان استمرارية تقديم خدماتها للمستهلكين بجودة عالية تتناسب مع حاجات وتطلعات المواطنين ونتيجة التكاليف العالية والكبيرة التي تحمّلتها الشركة خلال الفترة الماضية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن سنبل أن قرار تعديل أسعار الحزم جاء بشكل مدروس مؤكداً أنه لا يوجد نسبة محددة للزيادة لأنه تم الأخذ بالحسبان مستوى السرعة المقدّمة لكل مشترك وتكون مختلفة بالنسبة لهم فمن يستخدموا الفئات الأولى من الخدمة فهناك زيادة «عالية» أمّا بالنسبة لمن يستخدمون بوابات ذات سرعة أعلى فلن يشعروا بالزيادة عليهم أقل.

وأشار سنبل إلى أن أجور الانترنت حتى بعد تعديلها يوم أمس ليست مكلفة كثيراً لأن الشركة السورية للاتصالات تقدم خدمة انترنت مفتوحة من دون سقف محدد للتحميل خلال الشهر أما عندما نحاول مقارنتها مع دول أخرى نجد أن هناك سقفاً محدوداً للتحميل فيها. بالإضافة إلى عوامل التضخم التي يمر بها الاقتصاد السوري. موضحاً أنه سيبدأ العمل بالأجور الجديدة اعتباراً من بداية نيسان الجاري ٢٠١٧/٤/١. مؤكداً أنه لا نية لرفع أجور اتصالات الهاتف المحلية والدولية.

وجاء تصريح المدير التجاري بناء على البيان الذي أصدرته الشركة والمتضمن تفاصيل الأسعار الجديدة، حيث حدد الإعلان الأسعار الجديدة كالتالي:

أصبح سعر البوابة التي تقدم حزمة انترنيت بسرعة ٢٥٦ ك. بت/ثا، بالسعر الجديد ١٢٠٠ ل.س كاشتراك شهري لها، أمّا فسعر البوابة التي تقدم حزمة انترنيت بسرعة ٥١٢ ك. بت/ثا سعرها ١٤٠٠ ل.س.

سعر البوابة التي تقدم حزمة انترنيت بسرعة ١ ميغا بت/ثا، ١٩٠٠ ل.س، أمّا سعر البوابة التي تقدم حزمة انترنيت بسرعة ٢ ميغا بت/ثا، فهو ٣١٠٠ ل.س.

السرعة ٤ ميغا بت/ثا بسعر ٥٥٠٠ ل. س. أمّا سرعة ٨ ميغا بت/ثا فهي بسعر ١٠ آلاف ل.س.

سعر البوابة التي تقدم حزمة انترنيت بسرعة ١٦ ميغا بت/ثا، ١٨٥٠٠ ل.س كاشتراك شهري أمّا البوابة التي تقدم حزمة انترنيت بسرعة ٢٤ ميغا بت/ثا، فبسعر ٢٨٠٠٠ ل.س كاشتراك شهري.

يبقى أن نذكر القائمين على قطاع الاتصالات بمقارنة مستويات الدخل لدينا مع باقي الدول وليس أسعار الخدمات فقط.

لجنة رسم السياسات الاقتصادية تفرد أوراقاً إستراتيجية في القطاع الزراعي

خميس: مطلوب آلية تمكننا من استثمار كل متر قابل للزراعة

الوطن

أكد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أهمية امتلاك إستراتيجية زراعية بأدوات تنفيذية وذلك خلال الاجتماع لجنة رسم السياسات الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء الذي ناقشت فيه إجراءات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لتنفيذ توجهات الحكومة الواردة في البيان الوزاري فيما يخص القطاع الزراعي من خلال رسم إستراتيجية زراعية قابلة للتنفيذ وقادرة على تحقيق التنمية المطلوبة ضمن معطيات دعم صحيحة ومتوازنة.

وفي بيان صحفي تلقت «الوطن» نسخة منه أكد خميس أنه من خلال هذه السياسة يمكن التطلع إلى مستقبل أفضل تمتلك فيه البلاد قطاعاً يعمل بكفاءة عالية ويسهم في تحقيق الأمن الغذائي ويرفع من مستوى معيشة العاملين فيه ويكون في الوقت نفسه محركاً للقطاعات الاقتصادية الأخرى من إنتاج وتصدير. موضحاً أن القطاع الزراعي يشكل قطباً رئيسياً في عملية التنمية ويشكل أولوية في عمل الحكومة لدوره الرئيسي في تحقيق الأمن الغذائي والنهوض بالاقتصاد الوطني نظراً للإمكانات المهمة التي تمتلكها سورية لتكون بلداً متطوراً زراعياً.

وأضاف خميس: يجب البحث عن الآلية والسياسة التي تمكننا من زراعة كل متر قابل للزراعة ضمن معطيات استثمار متطورة بما يدعم التنمية الاقتصادية وينسجم مع الاحتياجات المائية والمتطلبات الإجرائية وهذا يتطلب بناء سياسة صحيحة للدعم الزراعي ولكل معطيات القطاع من تحفيز للإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وتطوير البحث العلمي وتوفير مستلزمات الإنتاج وتأمين الأعلاف وتفعيل السياسات الزراعية والريفية المستدامة ومشروعات تمكين المرأة الريفية.

من جانبه قدم وزير الزراعة والإصلاح الزراعي المهندس أحمد القادري مسودة إستراتيجية وطنية لتطوير القطاع الزراعي تتضمن المطلوب من الحكومة على الصعيد الآني والمستقبلي وبما يمكن من تحسين واقع القطاع الزراعي بمدخلاته كافة ويقدم رؤية متكاملة للقطاع في ضوء احتياجات النهوض به، وتم خلال الاجتماع مناقشة عدد من القضايا المتعلقة بدعم صناعة الأعلاف وتوسيعها وتأمين الاحتياجات المائية وفق أساليب الري الحديث والاهتمام بالثروة الحيوانية والبدء بترقيمها إلى جانب البحث في آليات تأمين المازوت للمنتجين حيث تم تأكيد ضرورة العمل لتحقيق الأهداف المرجوة من خلال امتلاك إستراتيجية تكون بمنزلة خريطة طريق لإنعاش القطاع الزراعي ودفعه باتجاه التطور والنمو واستثمار الإمكانات المتاحة كافة لتكون الزراعة إحدى أذرع إعادة الإعمار والعملية الإنتاجية التي تنتهج الحكومة سياسة واضحة تجاه دعمها وتطويرها.

وزير المالية لـ«الوطن»: ١٥ يوماً لتحديد أسس الوصول إلى القيم الرائجة للعقارات

الوطن

كشف وزير المالية مأمون حمدان لـ«الوطن» على هامش اجتماعه مع اللجنة المركزية الموكل إليها تحديد الأسس الواجب اعتمادها للوصول إلى القيم الرائجة لأسعار العقارات أن هذه اللجنة مهمتها توصيف العقارات وتحديد الواقع الجغرافي والطبوغرافي لها في المساحة السورية من أجل تقييمها وفق القيم الرائجة لتفعيل قانون البيوع العقارية، وأن الصور المستخدمة لذلك كافة ستكون صوراً رقمية بالكامل دون أي وجود للورقيات وأن اللجنة مؤلفة من عدة جهات في الدولة على حين سيكون هناك لجنة أخرى للتقييم من خلال البرامج الحاسوبية.

مبيناً أن اللجنة أعطيت قرابة ١٥ يوماً لإنجاز المطلوب منها وأن نتائج هذا العمل سيستفيد منه العديد من الجهات في الدولة وليست حكراً على المالية.

وكان الوزير أكد خلال الاجتماع على أهمية هذا المشروع لكونه وطنياً بامتياز في مكافحة الفساد السائد في معاملات قطاع العقارات على مستوى الجهات العامة كافة، الذي يحرم الدولة من مطارح ضريبية مستحقة لا سيما البيوع العقارية منها من جهة، ويبتز المواطن من جهة أخرى، وضرورة الاستغناء عن العامل الشخصي والمزاجي للموظف الموكل إليه تقدير قيم العقارات لأي غرض كان، كذلك الاستغناء عن الورقيات قدر المستطاع في تعاملات هذا القطاع عن طريق وضع نظام برمجي يظهر الضريبة المستحقة على أي عقار وفق الأسس والمعايير التي سيخلص إليها عمل هذه اللجنة، هذه المعايير ستكون النواة الأساسية لتطبيق قانون البيوع العقارية الجديد الذي انتهت وزارة المالية من إعداده والذي سيأخذ بالحسبان جميع التوصيفات التي من شأنها أن تنصف المواطن ولا تغبنه وفي الوقت ذاته تحصل حقوق الخزينة العامة.

وتم الاتفاق في تشكيل اللجنة على أن تكون مكونة من ممثلين عن جهات هيئة الاستشعار عن بعد ومديرية المصالح العقارية والمؤسسة العامة للمساحة والهيئة العامة للضرائب والرسوم ومحافظة دمشق والمعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا (مركز البحوث العلمية) مهمتها اختيار منطقة في مدينة دمشق للبدء بتوصيفها عقارياً وتنظيمياً لتكون الأساس الذي يعتمد لاحقاً لتحديد سعر المتر المربع فيها حسب السعر الرائج وجمع البيانات المتوفرة لدى الجهات العامة كافة حول هذه المنطقة ووضع قاعدة بيانات وصفية يمكن ربطها مكانياً باستخدام الصور الفضائية وعلى أن تقدم هذه اللجنة عرضاً حول نتائج أعمالها الأولية خلال الفترة المحددة.

كما تم الاتفاق على تقدير قيم العقارات بتمييزها بالموقع الجغرافي في المدن الكبيرة أو الصغيرة وحسب موقعها ضمن التنظيم أو خارجه تمهيداً للوصول إلى خريطة رقمية تحتوي على شرائح تنظيمية تحدد هذه اللجنة مواصفاتها وأسس ومعايير تقييمها وتترك تفاصيلها إلى لجان فرعية يتم تشكيلها في المحافظات والمدن لاحقاً.